5 نواب يقترحون الإعلان عن الشركات المنفذة للطرق التالفة تفعيلا لمبدأ المحاسبة

حسن جوهر

عبدالله الأنبعي

مهلهل المضف

مهند الساير

عبد الله المضف

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة بوضع لوحات إعلانية بارزة تحمل اسماء وبيانات الشركات المنفذة للطرق التالفة لردع تكرار مثل تلك المشاكل.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به النواب د. حسن جوهر، عبدالله تركي الأنبعي، مهلهل المضف، مهند الساير، عبد الله المضف، ما يلي:

لما كانت الطرق الرئيسية السريعة والشوارع الرئيسية والفرعية تعاني من مشاكل سوء التنفيذ وتطاير الحصى والتشققات الأرضية والحفر على امتداد جميع المحافظات والمناطق في دولة الكويت، وفي مناظر غير حضارية لا تليق بسمعة ومكانة البلاد في مجال الريادة في الانشاءات والبنية التحية، خصوصاً مع تنوع الشركات المنفذة لهذه الأعمال.

ولما كان استمرار هذه المشاكل يتسبب في تعطيل حركة وسلامة السير وإلحاق الأضرار الجسيمة في الممتلكات العامة والمركبات الخاصة وببشاعة لا تعكس أبسط قواعد العمل المهني وجودة التنفيذ بعد تجربة تصل مدتها قرابة القرن من الزمن على تدشين طرق سير المركبات وخبرة تراكمية جديرة بالتطور والارتقاء وليس بالشكل السلبي الذي تشهده دولة الكويت في السنوات الأخيرة.

ولما كانت الشركات المنفذة مسؤولة مسؤولية كاملة عن سوء الأعمال والصيانة اللازمة لها والتي يفترض أن تكون المرجعية الأولى لسمعتها وجدارتها بتنفيذ أي مشاريع مستقبلية من الخزينة العامة للدولة، إضافة إلى مبدأ الشفافية والمحاسبة التي تقع على عاتق وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة بشأن « قيام وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق بوضع لوحات إعلانية بارزة تحمل اسم الشركات المنفذة ورئيس مجلس إداراتها ومهندس المشروع مع صور واضحة للحفر والتشققات الأرضية على مواقع المناطق التالفة في الطرق السريعة والطرقات والشوارع الرئيسية والداخلية وذلك على نفقة تلك الشركات تحميلاً لها لمسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وفي بادرة تعكس روح الإصلاح الإداري وردع تكرار مثل هذه المشاكل».

أكد أن هناك ضحايا وعوائل متضررة من ذلك

المطر: سأتقدم بأسئلة إلى وزيري المالية والتجارة بشأن عملية النصب العقاري الجديدة

أطالب رئيس الحكومة القادم بالبحث وراء وزرائه المقبلين وعن صحفهم الجنائية

هناك حالة إحباط يعيشها المواطن من عدم توافرالخدمات وكذلك ضياع أمواله من خلال النصب

حمد المطر

قال النائب د.حمد المطر إنه سيتقدم أمس بأسئلة برلمانية إلى وزيري المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، والتجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن عملية النصب العقاري التي ظهرت أخيرا.

وأضاف المطر في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي إن المواطن يعيش بلا خدمات ولا شوارع ولا خدمات طبية إضافة إلى وجود فاقد تعليمي وغش، وهو الآن أمام نصب عقاري جديد، مبيناً أن أعضاء مجلس الأمة مستمرون في سد هذه الثغرات.

وأوضح المطر أن هناك ضحايا وعوائل متضررة انضمت إلى سلسلة من العوائل المتضررة من النصب العقاري القديم وأصبحت أمام نصب عقاري جديد بواقع 80 مليون دينار، وصدر بحق وزير تجارة سابق تهمة غسيل أموال، متسائلا» من يعوض المواطن عن أمواله ومن المسؤول عن مراقبة الشركات؟».

وأكد المطر أن «وزيري المالية والتجارة هما المسؤولان، لافتاً إلى أن وزير المالية الحالي كان رئيسا للمجموعة الاستثمارية لتلك الشركة المتهمة الآن بالنصب العقاري وهو الخصم وهو الحكم».

ووجه المطر رسالة إلى رئيس الحكومة القادم وإلى وزرائه الجدد بأنه لا يستقيم أن وزير المالية الحالي كان رئيسا لمجموعة استثمارية ومطالب بمراقبة النصب العقاري وضحايا جدد دخلوا في عقارات تحت رقابة الأجهزة الحكومية.

وقال إنه سيتقدم بأسئلة إلى وزيري المالية والتجارة عن هذا النصب العقاري الجديد، مطالباً فيها بمعرفة من الذي سيعوض هؤلاء المتضررين ويعيد إليهم أموالهم.

وطالب المطر رئيس الحكومة القادم بالبحث وراء وزرائه القادمين وعن صحفهم الجنائية، مضيفا « لا يستقيم أن يكون وزير مالية يراقب عمليات النصب العقاري الجديدة وهو كان مشاركاً كرئيس مجموعة لتلك الشركات وهذه مسؤولية رئيس الحكومة القادم أن يختار وزراءه بعناية شديدة بحيث لا يسببون له مشاكل لأن الكويت لا تستحق هذا العبث بخدمات المواطنين وأموال الشعب الكويتي».

وبين أن متابعة أموال المواطنين هي مسؤولية أعضاء مجلس الأمة رقابة وتشريعا ، منوها إلى حالة الإحباط التي يعيشها المواطن من عدم توافرالخدمات وكذلك ضياع أمواله من خلال النصب الذي يتلو النصب أمام صمت الأجهزة الحكومية.

وذكر المطر» نريد أن نسمع ردا من وزيري المالية والتجارة على الأسئلة خلال المدة القانونية للأسئلة، بشأن مراقبة تلك الشركات التي كانت تبيع الوهم وصكوكا لا تغني ولا تسمن من جوع، والمواطنين اشتروا هذه العقارات تحت رقابة الوزارتين».

الطمار للناهض: هل تم نقل عناوين لبطاقات مدنية منذ بداية أكتوبر 2022؟

خالد الطمار

وجه النائب خالد الطمار سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية والمناصب القيادية فيها ومدى صحة نقل عدد كبير من العناوين خلال الفترات الماضية.

وجاء في مقدمة السؤال «عملت الحكومة خلال الفترة الماضية على تجديد الدماء بالمناصب القيادية في العديد من الجهات من أجل منح أبناء الوطن من الكفاءات للمساهمة في تطوير وتعزيز دور الكويت وعليه صدرت مراسيم بالتعينات الجديدة في عدة مناصب قيادية وبناء على ما سبق يرجى إفادتنا بالتالي»:

1 – ما هي المناصب القيادية بالهيئة العامة للمعلومات المدنية التي قاربت أو انتهت مراسيم عملها خلال عام 2022 وحتى تاريخ هذا السؤال؟

2 – ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزير المختص لبحث تلك المراسيم ورفع أسماء جديدة لسد تلك الشواغر؟

3 – هل تم نقل عناوين لعدة بطاقات مدنية منذ بداية شهر أكتوبر 2022 وحتى تاريخ هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بكشف بعدد البطاقات التي تم تحويلها.

4 – هل تم صدور قرارات لأحد قيادي الهيئة منتهي مرسوم عمله؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهل تم التحقيق بالأمر مع تزويدنا بنسخة من تلك التحقيقات؟

5 – كم عدد الشكاوى التي تم تقديمها من المواطنين في شأن تسجيل أشخاص على منازلهم بدون علمهم ؟ وكيف تم معالجة هذه الشكاوي؟

6 – هل تم تشكيل لجنة للبحث في البطاقات المدنية التي تم تسجيلها خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ هذا السؤال مع تزويدنا بنسخة من نتائج هذه اللجنة وما اذا كانت هذه اللجنة تتبع الهيئة العامة للمعلومات المدنية أوأنها لجنة محايدة مع تزويدنا بأسماء أعضاء اللجنة والقرار الاداري الصادر بتكليفها؟

شمس للعدواني: ما سبب تخفيف ساعات العمل للموظفة الحامل أو المرضع لجميع المراحل التعليمية ما عدا رياض الأطفال؟

وجه النائب هاني شمس سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د.حمد العدواني، عن سبب تخفيف ساعات العمل للموظفة الحامل أو المرضع أو من لديها مجلس طبي مدة ساعة من ساعات العمل اليومية لجميع المراحل التعليمية ما عدا مرحلة رياض الأطفال، ونص السؤال على ما يلي:

بشأن ما ورد بنشرات إدارات المناطق التعليمية بوزارة التربية المتضمن تخفيف ساعات العمل للموظفة الحامل أو المرضع أو من لديها مجلس طبي مدة ساعة من ساعات العمل اليومية لجميع المراحل التعليمية المدرسية ما عدا مرحلة رياض الأطفال، وذلك بالمخالفة لمواد القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما سبب إصدار وزارة التربية نشرة للمناطق التعليمية في المدارس الحكومية تتضمن في فقرتها الثانية تخفيف ساعات العمل للموظفة الحامل أو المرضع أو من لديها مجلس طبي ساعة واحدة فقط للمراحل التعليمية (الابتدائي والمتوسط والثانوي) بالمخالفة لنص المادتين (54 و 55) من القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، الذي أقر بموجبه منح المرأة الحامل اعتبارا من الشهر السادس والمرأة المرضعة تخفيض ساعتين من ساعات العمل سواء للعاملة بالقطاع الحكومي أو الخاص؟

2– ما الجهة المسؤولة بوزارة التربية عن إصدار هذا القرار أو النشرة المخالفة للقانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل؟ ومَن يتحمل مسؤولية حرمان المرأة الحامل والمرضع من التمتع بهذه الميزة القانونية؟

3– هل سبق أن تقدمت أي من موظفات وزارة التربية بتظلم بشأن هذا القرار أو هذه النشرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه التظلمات مع بيان ما جرى بشأنها.

4– ما السند القانوني الذي اعتمدت عليه وزارة التربية في شأن إنقاص عدد الساعات الممنوحة للمرأة الحامل والمرأة المرضع من ساعتين إلى ساعة واحدة فقط؟

5– هل خاطبت وزارة التربية ديوان الخدمة المدنية بشأن طلب إنقاص عدد الساعات الممنوحة للمرأة الحامل والمرأة المرضعة من ساعتين إلى ساعة واحدة فقط؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمخاطبات ورد الديوان بالموافقة قبل صدور هذا القرار أو النشرة.

6– هل تنوي وزارة التربية العدول عن قرارها أو إصدار نشرة لإعادة الأمور إلى نصابها طبقا للقانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرار أو النشرة التي سوف تصدر بهذا الشأن.

«أمانة مجلس الأمة» احتفت بالأعياد الوطنية

تحت رعاية وبحضور نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس احتفالا بمناسبة الأعياد الوطنية بمشاركة قياديي وموظفي الأمانة وأسرهم.

ورفع المطير بهذه المناسبة خالص التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد وللشعب الكويتي كافة بهذه المناسبة.

وقال المطير إن مناسبتي العيد الوطني وعيد التحرير فرصة لاستذكار شهداء الكويت الذين قدموا أرواحهم فداء لهذا الوطن.

وأضاف إنه من الوفاء لهذه الدماء التي سالت من أجل أن تبقى الكويت، أن نحافظ على وطننا ونعمل من أجل نهضته وتقدمه ورخاء الشعب الكويتي الوفي والتمسك بالنظام الدستوري ومؤسساته.

وتقدم المطير بالتهنئة لجميع موظفي الأمانة وأسرهم بهذه المناسبة مؤكدا الحرص على تحقيق العدالة ومراعاة مصالح وحقوق الموظفين وتوفير البيئة المناسبة لهم للإبداع والتطوير.

جانب من الاحتفال

وأعرب المطير عن شكره لمنظمي الاحتفالية التي أقيمت في باحة مجلس الأمة، مشيدا بحسن التنظيم وتوفير الأجواء التي نشرت السعادة والفرح بين الحضور .

وحضر الاحتفالية الأمين العام لمجلس الأمة بالتكليف خالد أبوصليب والأمناء العامون المساعدون وقياديو وموظفو الأمانة وأسرهم.

وتقدم بوصليب في تصريح صحفي بالتهنئة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وللشعب الكويتي كافة بالأعياد الوطنية متمنيا لوطننا مزيدا من التقدم والنماء والرخاء.

وأكد بوصليب حرص الأمانة العامة لمجلس الأمة على تنظيم هذه الفعالية سنويا احتفالا بالأعياد الوطنية بمشاركة موظفي الأمانة وأسرهم ما يساهم في توفير أجواء تعزز الروح الوطنية وتوطد العلاقات بين موظفي الأمانة.

وأعرب بوصليب عن الشكر لجميع موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة ولقطاع المنظمات العلاقات العامة على حسن تنظيمهم الحفل مؤكدا أن أبواب مكتبه مفتوحة للجميع لسماع أي اقتراحات تصب في المصلحة العامة والعمل في الأمانة.

وتضمن الحفل الذي حضره عدد كبير من قياديي وموظفي وموظفات الأمانة وأسرهم فقرات ترفيهية متنوعة ومسابقات وتوزيع الجوائز.